

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: 11 اغسطس 2002

الخرطوم والجبهة الشعبية تبدأان جولة من مفاوضاتهما تناقشان ترتيبات وقف إطلاق النار وتوزيع الثروة وتوقعان إنهاء الحرب خلال 5 أسابيع

تقسيم مياه النيل والشركات الوطنية مثل الخطوط الجوية السودانية وميناء بورسودان. لكن في ما يتعلق بالنفط فلماذا نتقاسمه». وفي النهاية فإن أي اتفاق لإنهاء الحرب سيكون مرهوناً بوقف لإطلاق النار. ويقول الجيش الشعبي لتحرير السودان إنه لن يوقف القتال إلى أن تحل القضايا الرئيسية الأخرى. وتقول الحكومة إنه يتعين أن تتوقف العمليات العسكرية على الفور لبناء الثقة وإيجاد قوة دافعة من أجل السلام.

وسيكون على الجانبين المتناحرين الاتفاق على ضوابط وقف إطلاق النار وعلى ضمانات تشمل على الأرجح مراقبين دوليين. وستعين حسم مسألة الجيش وهل سيكون هناك قوات مسلحة وطنية موحدة يشارك فيها الجنوبيون أم سيبقى هناك جيشان منفصلان. لكن رغم الأسئلة التي لا توجد إجابات لها يقول محللون أن الجانبين كليهما سيخسران كثيراً في حالة عدم التوصل إلى اتفاق. ولا يريد أي من الجانبين أن يظهر بمظهر المتعنت أمام القوى الدولية التي تدفع مبادرة السلام.

وقال محلل اقليمي مقره نيروبي «عليكم ان تنظروا الى المناخ الدولي.. ان طبول الحرب تفرع امام شعب كالعراق والسودان لا يريد النظر اليه على انه بلد لا يمكنه معالجة مشاكله». وتقول الخرطوم انها تعتقد ان التقدم الذي تحقق في يوليو (تموز) اساس قوي لمزيد من التحرك نحو اتفاق شامل. وقال القائم بالاعمال السوداني في نيروبي احمد درديري «كافة القوى السياسية شمالية كانت او جنوبية أيدته (الاتفاق) وأوضحت انها تود ان تراه وقد تطور الى تسوية سلمية شاملة. انه مؤشر للغاية وفال خير للمحادثات». وأشار محللون الى ان البديل هو استمرار الحرب

وقع الجيش الشعبي لتحرير السودان وممثلو حكومة الخرطوم اتفاق اطار عمل يقضي باجراء استفتاء في الجنوب على الانفصال ويقصر تطبيق الشريعة الاسلامية على المناطق التي يسكنها المسلمون. وقال وزير الاعلام السوداني مهدي ابراهيم في تصريحات نشرت اول من امس في القاهرة ان «متمردى الجيش الشعبي تمكنوا من السيطرة على بعض المناطق. واكثر من ذلك لقد بدأ زعيمهم جون قرنق اجراءات عملية لتحقيق انفصال على ارض الواقع في المناطق التي يسيطر عليها». وقال «كان مفترضاً ان تصدر عملة جديدة للجنوب خلال شهر اغسطس (أب) الجاري وان يقوم بنك مركزي بذلك، وان تأتي اموال من الكونجرس الأميركي لبدء تشييد المجتمع المدني من الطرق والمدن الحديثة». وقال الوزير السوداني «ولو تركنا الامور كذلك كان سيتم تكريس هذا الانفصال وربما تعترف به بعض الجهات والكنائس».

وقبول «بروتوكول ماشاكوس» بالترحيب بوصفه انفراجة وزاد الامل على كلا الجانبين في امكان التوصل الى وقف لإطلاق النار. لكن قتالا عنيفا وقع بعد ذلك فرض قيديا فعليا ويحذر المحللون من انه ما زال هناك شوط طويل يتعين السير فيه الى نهايته. وتشمل القضايا الرئيسية للجولة الثانية من المحادثات تقاسم السلطة والثروة ووقف لإطلاق النار.

ومن المرجح ان يكون تقاسم حقول النفط مسألة صعبة. وربما يتفق الجانبان على تقسيم العائدات لكن ملكية الحقول والتحكم في الامتيازات وعمليات التنقيب الجديدة ستكون اكثر صعوبة. وقال جورج قرنق المتحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان «النفط الذي في الجنوب.. ليس مشاعنا.. فلماذا نتقاسمه. فلننتحدث عن

الخرطوم- لندن «الشرق الأوسط»- الوكالات،

تبدأ في كينيا غدا جولة جديدة من محادثات السلام السودانية بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان التي يقودها العقيد جون قرنق، في وقت تلوح فيه لأول مرة منذ نحو 20 عاما بآرة أمل في امكان التوصل الى وقف لإطلاق النار وانتهاء الحرب الاهلية، لكن ما زالت هناك عقبات كثيرة على الطريق. ويقول مسؤولون في حكومة الخرطوم وحركة قرنق الذين سيجتمعون في بلدة ماشاكوس الكينية غدا ان الصراع في السودان يمكن تسويته في الاسابيع الخمسة المقبلة. ويشعر المحللون ايضا بتفاؤل حذر. واتفق الجانبان الشهر الماضي بشأن اكثر القضايا الشائكة وهما مسائل العلاقة بين الدين والدولة وتقرير المصير لاهل الجنوب.

وساعدت الضغوط الدولية والداخلية اضافة الى تطلعات السودانيين على ايجاد اجواء لم يسبق لها مثيل فيما يبدو لبذل مساع من اجل سلام نهائي. لكن بعد نحو عقدين تقريبا من القتال الذي كان من الاسباب الرئيسية في وفاة مليوني شخص وبعد فشل مبادرات سلام الواحدة تلو الاخرى فان المراقبين يحرصون حتما على توشي الواقعية.

وقال ديفيد موزيرسكي من مركز انترناشيونال كراسيز جروب للابحاث «أظن ان هذه افضل فرصة لديهم للتوصل الى اتفاق... مع ذلك فهم بدأوا للتو». واطاف قائلا «معظم العمل واغلب المفاوضات الصعبة ستكون في هذه الجولة وبالتالي فهناك كل أشكال المشاكل الخفية وفرص كثيرة لانهاية المحادثات». وبعد مفاوضات استمرت خمسة اسابيع في كينيا